عرض لـــكتاب : العـــالم الثـــالث : تحديد مبدئى فى الجغرافيا

بقلم ا.د. السعيد ابراهيم البدوى

عميد المعهد

The Thirld conceptual framwork in Geography

Second edition 1992

تـــاليف : Micheal Barke & Greghare.

الاول يعمل فى قسم البيئة فى نيوكاسل والثانى فى قسم الجغرافيا بكلية تربية دربيشير •

الناشـــــر :

وقد نشر الكتاب أول مرة عام ١٩٨٤م ويحتوى الكتاب على أحد عشرة فصلا عدد صفحاتها ٣٠٣ صفحة بالاضافة الى مقدمتى الطبعتين الاولى والثانية وقائمة بالمراجع والفهرس فى نهاية الكتاب •

الهدف من الكتاب :

جاء فى مقدمة الطبعة الاولى سنة ١٩٨٤ أن الهدف من الكتاب هو ابراز التنوع فى دول العالم الثالث أو الدول التى يطلق عليها أنهـــا أقل تقدما less developed countries وتركيز الضوء على التنافس الواضح بين العالم الثالث الاقل تقدما والعالم المتقدم •

وفى نفس الوقت ابراز التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات البيئية والسياسية التى حدثت فى العالم الثالث فى الفترة الاخيرة مع وجود الخلفية الاستمرارية للفقر •

ويشير المؤلفان الى أن كلا من العالم الثالث والعالم المتقدم لا يؤثران فقط كل منهما فى الآخر ولكنهما يعتمدان على بعضهما بشكل قـــوى وفقا لمبدأ الاعتماد المتبادل interdependence المتزايد فى العالم الآن •

ويعترف المؤلفان بأن هناك الكثير من المشكلات التى جابهتهما منها قلة الاحصاءات الدقيقة بالاضافة الى تنوع الاتجاهات والأوضاع فى العالم الثالث .

ويعترفان بأن النتيجة التى ترتبت على هذه المشكلات هى المعالجة العامة وان كان هناك انتقاء لبعض النتائج من داخل دول العالم الثالث ..

ورغم هذا فقد حفل الكتاب بمجموعة ممتازة من الخرائط تعبر عما جاء فى الكتاب من أفكار . أما فى مقدمة الطبعة الثانية فيذكر المؤلفان أنه قد حدثت خلال عقد الثمانينات فى العالم الثالث مشكلات كثيرة وكبيرة منها الحروب والمجاعات والديون والكوارث .

ورغم ذلك يؤكد المؤلفان أن الصورة توحى بالتفاؤل لأن هنـــاك تقدما بطيئا ولكنه محسوس فى بعض المناطق فى العالم الثالث .

ويستدرك المؤلفان بأنه رغم التعميم الذى لا يمكن تفاديه الا أن هذه الطبعة الثانية سنة ١٩٩٢م قد اشتملت على « دراسات حالة » Case Studies فيها تعميق لبعض الموضوعات .

وسوف أحاول فى عجالة القاء الضوء على كل فصل من فصول الكتاب وابرز أهم الأفكار الواردة فيه .

ففى الفصل الاول عن تحديد وسمات العالم الثالث يشير المؤلفان الى أن عدد سكان العالم الثالث (أفريقيا + آسيا النامية + أمريكا اللاتينية) حوالى ٣٧٥٠ مليون نسمة ومع ذلك فان هذا العدد الضخم لا ينتج الا خمس ثروة العالم الآن الامر الذى يؤدى الى انخفاض مســتوى المعيشة والفقر بين هؤلاء السكان .

ويبرز المؤلفان أن اللمحة المكانية للعالم الثالث تتضمن ثلاث أفكار رئيسية هى :

١ ــ على الرغم من الاطار العام للخلفية المستمرة للفقر والتخلف يوجد تنوع معقول فى الظروف الطبيعية والبشرية وينطبع على هذه الظروف .

٢ ــ التغير الذى يحدث فى بعض الاحيان يكون بدرجة مذهلة حيث يغير الماضى ويكون الحاضر ويشجع على المستقبل •

٣ ــ الارتباط المتزايد بين الدول المتخلفة L.D.C. والدول الاكثر تقدما M.D.C. وفقا للمشاركة العالمية أو ما يمكن أن يطلق عليه التبعية المتبادلة iterdependence

أما الفصل الثانى وهو بعنوان الموارد الطبيعية والتنمية فان المؤلفان يقرران منذ البداية أن الموارد الطبيعية والبشرية لا تتوزعان بعدل بين دول العالم لثالث •

ويؤكدان على أنه ليس من اليسير معالجة تأثير الموارد على التنمية بسبب صعوبة قياس وتقدير هذه الموارد وان كانا يعترفان بأن تأثير الموارد الطبيعية فى عملية التنمية Development process يكون واضحا فى مرحلة البداية وان كان هذا التأثير يقل فى المراحل التالية فى توجيه ودرجة التنمية بعد ذلك •

ويختتم المؤلفان هذا الفصل بأبراز الموارد المناخية وموارد التربة والنبات ويلقيان الضوء على الكوارث البيئية Environmental Hazards مثل التصحر واجتثاث الغابات والزراعة الجائرة Over cultivation الرعى الجائر Over grazing ويشيران الى « اقليم الساحل » فى افريقيا باعتباره المثل البارز على ذلك (خريطة الكوارث الطبيعية أو خريطة درجات التصحر) •

أما الفصل الثالث فقد تناول أثر العوامل البشرية على التنمية حيث يذكر المؤلفان أنه ليس من السهل الجزم بتحديد اسباب وظروف التخلف فى العالم الثالث ، وان كان من المعقول الربط بين هذه الظروف البشرية وهذا التخلف حيث ان تأثيرها أكبر من الظروف الطبيعية وان كان من الصعوبة بمكان تحديد أثر العامل الفردى البشرى •

كما أن هناك أراء أيضا حول العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية وكذلك الخارجية والعلاقة بين دول العالم الثالث المتخلف ودول العالم المتقدم •

ومع ذلك فان العوامل البشرية لم تكن فى الغالب معوقة أو محددة للتنمية ويشير الى ذلك تحسن التعليم والصحة بين سكان دول العالم الثالث يمكن ان تؤهل هذه الدول على الاقل نظريا لمواصلة التقدم والتنمية (انظر شكل ٣ ــ ١ ــ دائرة الفقر ص ٤٣) •

وفى الفصل الرابع يعالج الكتاب نظم الزراعة Agricultural Systems

حيث يذكر المؤلفان أن تنوع نظم الزراعة فى العالم الثالث يرجع الى تأثير الظروف الطبيعية وخصوصا المناخ والتربة وكذلك العوامل البشرية وبالتخصيص الملكية الزراعية والأسواق ، وقد حدث تغير فى الزراعة متمثلا فى زيادة الكثافة الزراعية وتحولها نحو المحصولات التجارية وكذلك الاتجاه نحو القطاع الخاص والمزارع الصغيرة وقد أقدم الزراع على زراعة المحصولات التجارية من أجل زيادة انتاج المحصول وبالتالي زيادة الدخل ، ولكن تذبذب أسعار هذه المحصولات أدت الى مشكلات كثيرة سواء للزراع أو التجار ويوضح المؤلفان أن هناك عوامل عديدة تؤثر على تطوير وتنمية المحصولات التجارية منها التجارة الدولية وسهولة النقل والمواصلات واتساع الاسواق المحلية بالاضافة الى سياسات الحكومات الوطنية • وقد أوضحت الدراسة أن الزراعة المتنقلة توجد حيثما توجد كثافة منخفضة فى السكان ، أما المناطق الاعلى كثافة سكانية فانها تؤدى أيضا الى تكثيف الزراعة واختصار فترة راحة الارض • وأهم محصولات الزراعة الكثيفة هو محصول الارز • أما من ناحية الملكية الزراعية فهى عموما صغيرة وان كانت توجد ملكيات زراعية واسعة فى أمريكا اللاتينية ويلاحظ أن المناطق الكثيفة زراعيا الملكية فيها محدودة كما أن نسبة كبيرة من المزارعين ليس لهم أرض ويعملون اجراء •

ويعالج الفصل الخامس مسألة هامة وهى الانتاج الزراعى والاصلاح الزراعى ويبرز المؤلفان أنه على الرغم من التوسع فى الانتاج الزراعى فى العالم الثالث الا ان نقص الغذاء مازال شائعا • وعلى الرغم من أن الثورة الخضراء Green revolution قد زادت الانتاج الزراعى مثلا فى الهند واندونيسيا الا أن مناطق أخرى فى العالم مثل افريقيا جنوب الصحراء نجد أن معدل زيادة الغذاء فيها أقل من معدل تزايد السكان ، ولذا كان السؤال الملح :

هل الارض المستغلة تستغل كما يجب ؟ مثال ذلك أن ١٤٪ من مساحة العالم الثالث تستخدم لزراعة المحصولات التجارية من أجل الحصول على سلع مستوردة بدلا من زراعة المحصولات الغذائية التى هم فى أشد الحاجة اليها والتى ينبغى أن تزرع على نطاق واسع والحاجة ملحة الآن لتغطية الامن الغذائى الذى لا يتأتى الا باتباع أنماط جديدة للانتاج الزراعى • وأنه لابد من استراتيجية زراعية جديدة تقتضى الآتى :

١ ــ الانتقال من نظام زراعة المحصولات التجارية الى المحصولات الغذائية •

٢ ــ الانتقال من نظام المزارع الواسعة الى المزارع الصغيرة •

٣ ــ اتباع تكنولوجيا زراعية تتلاءم مع البيئة •

٤ ــ توزيع أفضل للملكيات الزراعية •

أما بالنسبة لموضوع الاصلاح الزراعى فان المؤلفان يقدمان وجهات النظر المختلفة فى هذا المجال حيث يذكر البعض أن الثورة الخضراء أدت الى سد الفجوة الغذائية فى العالم الثالث مثل تايوان ، كوريا الجنوبية ، الهند ، باكستان ، المكسيك • فى حين ينتقد البعض الآخر ذلك على أساس أن زيادة الانتاج الزراعى قد تجمدت خلال الثمانينات وأن الجفاف والقحط وجرف التربة قد ساعد على زيادة حد المشكلة حيث

تناقص نصيب الفرد من الغذاء فى افريقيا فى خلال السبعينات والثمانينات. أما فى امريكا اللاتينية فالنسبة متكافئة . كذلك هناك ادعاء بأن الثـورة الخضراء قد أطلقت الكثير من الآثار الايكلوجية والاجتماعية والاقتصادية من عقالها مثل تركيز الملكية الزراعية وايجاد البطالة والاجـراء الذين لا أرض لهم Landlessness وبالتالى زيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء، وبدلا من معالجة الفقر نجد أن الثورة الخضراء قد أوجدته فعلا .

(انظر خريطة انواع الزراعة فى العالم الثالث ص ٧٢ من الكتاب).

وفى الفصل السادس : يعالج المؤلفان فى عجالة سريعة الموارد المعدنية والصناعة التحويلية فى العالم الثالث ويتضح من خلال العرض والمناقشة أن تنمية الصناعة فى العالم الثالث تعانى من مشكلات عديدة ويمكن تلخيص بعض من هذه المشكلات فى الاتى :

اولا : مشكلات مرتبطة بالناس (السكان) :

(أ) مشكلة التدريب والتجهيز والايدى العاملة الملائمة ، اذ ينبغى توجيه استثمارات كبيرة للتدريب والتعليم ، وهذا يستدعى وقتا قد يطول كما أنه يمكن أن يؤدى الى مشكلات خاصة بالتغيير والتلاؤم الاجتماعى Social change مثال ذلك صعوبة التأقلم السريع من جانب القـادمين من الريف للعمل فى المصانع .

(ب) نقص المقاولين ، وهم الذين لديهم استعداد للمخاطرة واستحداث وسائل تنمية حديثة ومع ذلك يوجد مثال هونج كونج التى قفـزت فى الصناعة التحويلية ، ولكن هذه التجربة لم تدرس جيدا ، حيث أن الاعتقاد السائد فى دول العالم الثالث أن ملكية الارض وما تدره من أموال يمكن الحصول بها على وسائل الرفاهية المستورده دون تجشم مسقة الاستثمار الصناعى المحلى .

(جـ) نقص القوة الشرائية وسيادة الفقر وعدم سيادة العدالة وهذا يعنى أن معظم الثروة مركزه فى أيدى نسبة محدودة من السكان ، هذا فى حين أن الاغلبية فقيرة ، وبالتالى فان سوق السلع الصناعية محـدود رغم ضخامة عدد السكان .

ثانيا : مشكلات مرتبطة براس المـــال :

(أ) يوجد نقص فى رأس المال رغم أن الصناعات الحديثة تحتـــاج الى استثمار أعلى فى رأس المال بالنسبة للفرد عما كان سائدا فى المـــاضى وربما بالنسبة للعامل فى العالم الثالث أكثر منه فى العالم المتقدم نجد أن رأس المال محدود ، كما أنه خاضع للمضاربة •

(ب) يمكن تشجيع رأس المال الخارجى اذا كان هناك قليل من رأس المال الداخلى ،ولكن دول العالم الثالث لا تساعد على رأس المال الخارجى ، رغم ان هذه الاستثمـــارات هـــامة فى العمليـــات الاوليـــة Priming «actions» خصوصا فى مجالات البنية الاساسية الهامة مثل السكك الحديدية والطرق وتطوير الموانىء والمطارات ، اذ أن هـــذه الاعمال ذات أهمية كبيرة فى تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة •

ثالثا : مشكلات مرتبطة بالاقتصاد العالمى :

(أ) فى القرن الثالث عشر لم تكن هناك منافسه أمام الدول الصناعية فى كثير من المنتجات ، ولذلك كانت تجرى التجارب بحريه ، أما الآن فان الدول الحديثة التى تطور صناعاتها تجد منافسه شديده من الدول المماثلة لها وكذلك من الدول المتقدمة صناعيا •

(ب) وبسبب هذا ، وكذلك نظرا لضيق السوق المتمثل فى الاحتياجات المحلية فقـــد بذلت محاولات كثيرة لتوسيع الســـوق عن طريق تكوين أسواق أكبر مثل السوق الحره فى أمريكا اللاتينية Latin American Free Trade Assoc. والسوق المشترك لدول شرق افريقيا E.A. Common Market ولكن هذه التجمعات فى الغالب تنهار أما بسبب حماية الصناعات الوطنية أو عدم الاستقرار السياسى كما حدث فى شرق افريقيا •

(جـ) تعتمد معظم مكونات الصناعة Assets فى العالم الثالث على المنتجات الأولية ، ولكن هذه المنتجات ــ للمقارنة بالماضى ــ وباستثناء البترول ، لم تعد لها أهمية كبيرة فى التصنيع فقد اتجه العالم العربى نحو

المنتجات الصناعية (التركيبية) Synthetic products وقلل بقدر واضح من استخدام المنتجات الخام •

(د) كذلك فان الاتجاه نحو الميكنة الالية Automation فى العالم وحتى فى دول العالم الثالث ــ أصبح يهدد استخدام القوى العاملة على نطاق واسع نتيجة لاستخدام التقنيه العالية ، على الرغم من أن النسبة المستخدمة من الأيدى العاملة فى الصناعة محدوده أصلا مثال ذلك صناعة البترول فى فنزويلا حيث انخفضت العمالة المستخدمة فى الاقليم الغربى (مراكيبو) ولذلك لجأت الحكومة الى بناء مدينة جديدة هى التبلازا EL Tablaza وذلك من أجل تنويع الصناعة واستيعاب المزيد من الأيدى العـــاملة •

رابعا : حلقة الفقـــر : The circle of poverty

معظم دول العالم الثالث أصبحت أسيره لدائرة الفقر الجهنمية ولم يستطع أن يكسر هذه الحلقه الا عدد محدود من الدول مثل هونج كونج، تايوان ، هنا نجد أن الفائض محدود وبالتالى فان نسبة التراكم اللازمة كرأس مال للتصنيع محدودة جدا • ومن أجل هذا استمر تشغيل العمالة الكثيفة labour - intensive occupation رغم ضـــآلة الانتاجيـــة وانخفاض الدخل ، وتحاول دول محدودة للغاية من العالم الثالث الافلات من هذه العملية الدائرية circular process

(انظر شكل حلقة الفقر ص ٤٣ من الكتاب ، وكذلك خريطة القيمة المضافة للفرد بالنسبة للصناعة التحويلية ص ٣٢) •

وفى الفصل السابع يعالج المؤلفان موضوع النقل والسياحة فى العالم الثالث ويؤكدان منذ البداية على أهمية النقل لدول العالم الثالث وأنه ينبغى أن يكون الهدف الأساسى لهذه الدول هو التكامل فى نظم النقل فيها وفيما بينهما Complementarity in their transport system

حيث أن هذا غير موجود أو منقوص على الأقل فى عديد من الحالات ومن أمثلة ذلك ما حدث فى كولومبيا من عدم التكامل بين المواصلات النهرية والبرية والبحرية •

ويلاحظ المؤلفان ان الاستثمار فى دول العالم الثالث غالبا ما يكون على نطاق كبير أو كتلى massive scale وربما تشمل انشاء مشروعات ذات أهمية كبيرة ، كذلك فان المؤسسات أو المنظمات الدولية ـ مثل البنك الدولى ـ تساهم فى استثمارات النقل ، ولكن بينما نجد اسهامات وانجازات بارزة فى استثمارات النقل ورسم سياسة وتخطيط فى الدول العالم الثالث فان الدوافع وراء ذلك غالبا ما تكون موضع تساؤل ، مثلا كان وراء برنامج انشاء الطريق البرازيلى الضخم الرغبة السياسية فى اقامة نوع من التكامل الاقتصادى الفعلى بين أنحاء القطر •

كذلك فان الحكومة الماليزية كان دافعها لتطوير ميناء بورت كيلانج port kilang (سويت هام سابقا Swetham) أساسا هو الدافع السياسى ، والآن بعد استقلال سنغافورة فانهم يرغبون فى تحدى تفوقها بتطوير ميناهم الدولى الخاص بماليزيا •

أما بالنسبة للسياحة فان المؤلفين يناقشان الفوائد ومشاكل السياحة على الرغم من أن هناك شكا فى أن السياحة يمكن أن تقدم اضافة كبيرة الى اقتصاديات عديد من دول العالم الثالث ، ويعلق المؤلفان على ذلك بقولهما أن التركيز على مشكلات السياحة يناقض الحماس الجارف، للسياحة من جانب حكومات العالم الثالث التى تحبذها وتشجعهما •

وفى بعض الحالات نجد أن عدد السياح يفوق السكان الاصليين ومثال لذلك جزر برمودا وبهاما حيث تصل نسبة السياح ٨ الى ١ بالنسبة لعدد السكان ، وينعكس هذا على حياة هؤلاء السكان الأصليين وطرق معيشتهم التى تصاب بالدمار نتيجة لهذه العملية •

وهنالك رأى لبعض الباحثين يحذر مما أطلقوا عليه « تأثير المظاهر » demonstration effect حيث أن حياة البذخ التى يعيشها السياح واستهلاك السلع المستوردة لها تأثيرها الاجتماعى على السكان الوطنيين الذين يحاولون ويرغبون فى المشاركة فى استهلاك هذه السلع الكمالية •

ويذكر هذا الرأى ان هذه الرغبات الاستهلاكية Consumption desires سواء أكانت مفروضة أو مقتبسة من الغنى العابر فان هـذا يعتبر عائقا امام التنمية الاساسية التى تعتمد على الذات ؛ وتتعارض مع نجاح التنمية ذات المدى الطويل فى البرامج ، بل ان بعض الكتاب يتمادون فى ذلك لدرجة أنهم يطلقون على هذا الاتجاه السياحى بأنه شكل من أشكال الأستعمار (انظر خريطة كثافة الطرق ص ١٥٦ وكذلك خريطة السياحة ص ١٧٧) •

وقد خص المؤلفان الفصل الثامن للسكان فى العالم الثالث حيث يشيران الى أنه رغم أن معدل النمو السكانى فى العالم الثالث ينخفض على ما يبدو فى بعض أجزاء منه، الا أن مستوى التزايد السكانى مازال فى حالة خطره ، ومازالت الجهود مستمرة من أجل زيادة مصادر الغذاء والسيطرة على هذا النمو السكانى عن طريق تنظيم الأسره ويرى بعض الباحثين أن زيادة معدلات النمو الاقتصادى والتنمية فى العالم الثالث وكذلك ازدياد انتشار « النمط الغربى » فى المعيشة والاستهلاك يمكن أن يشجع السكان على تكوين أسر محدودة العدد ، كذلك فان انتشار الخدمات الصحية (الطبية) يمكن أن يقلل من الحاجة الى الأسر الكبيرة العدد •

وفى هذه الحال فان عملية التنمية نفسها هى التى سوف تؤدى الى تنظيم وضبط النمو السكانى وذلك على أساس أن هذا ما تم فى العالم المتقدم وأن نفس النظام سوف ينتقل الى العالم الثالث •

وهناك امكانية أن مثل هذه العملية يمكن أن تحدث فعلا ، ومع هذا ينبغى أن نقرر (المؤلفان) أنه فى عديد من أجزاء العالم الثالث فان احتمالات مجرد انجاز نمو اقتصادى وتنمية لشكل متواضع يبدو بعيد المنال •

ويؤكد المؤلفان على أن هناك حقيقة واضحة وهى أن وجود عدد ضخم من الاطفال فى العالم الثالث يعتبر ورطة فعلية اذ أن وجود هذا العدد

الضخم من الاطفال يعنى ارتفاع معدل الاعالة High dependency ratio على الرغم من أن هؤلاء الاطفال سوف يصبحون أيدي عاملة وفيرة فى المستقبل .

كذلك فان وجود نسبة مرتفعة من البطالة تؤدى الى ايجاد مشكلات فى جميع الخدمات الاخرى ورغم أن الباحثة بوسرب Boserup تشير الى أن نمو السكان سوف يحفز الى التنمية الا أن النقطة الاساسية فى حجتها هى أن السكان ينبغى أن يكون معدل النمو لديهم بطىء ، ومن هنا نجد أن المشكلة فى العالم الثالث أن نمو السكان يزداد بسرعة وأن نسبة الاعالة مرتفعة وهذا فى حد ذاته يقف عقبة امام التنمية .

ويختتم المؤلفان هذا الفصل بأن هناك فجوة بين معدلات نمو السكان فى دول العالم الثالث وبين الموارد ، ولا تملك هذه الدول من الموارد ما يحفظ للسكان مستوى معيشى معقول .

وتبدو أعراض هذا الموقف فى المجاعات الدورية التى تهز كيان عديد من دول العالم الثالث من وقت لآخر ، يضاف الى ذلك انخفاض القيمة الغذائية للعديد من السكان وبالتالى سوء التغذية ونقص المناعة للامراض.

ويبدو عدم التوازن بين معدل نمو السكان والغذاء فى هجرة السكان سواء للبحث عن أرض جديدة للزراعة أو للحصول على عمل فى المدينة .

وتكون النتيجة ظهور البطالة فى المدن التى تشير بدورها الى عدم وجود التوازن المشار اليه وأخيرا فان الديون التى تثقل كاهل دول العالم الثالث تعتبر نتاجا للسجوة بين معدل نمو السكان وموارد الغذاء والنتيجة العامة التى يمكن الوصول اليها لسكان العالم الثالث غالبا ما تكون ذات صبغة متشائمة .

ومن هنا فان أفضل ما يؤمل هو أن يظل الوضع ثابتا ، وأن أى تحسن ملحوظ فى فرص الحياة لمعظم سكان العالم الثالث يظل أملا بعيد المنال.

وفى الفصل التاسع الخاص بالتنمية الحضرية فان المؤلفان يوضحان النقاط الاساسية التالية :

اولا : اتجاهات سكان الحضر :

اذ يذكر المؤلفان أن أعلى معدل لسكنى الحضر تتمركز فى الدول الاكثر تقدما فى حين ان اغلبية سكان العالم الثالث سكان ريف ، ولكن رغم ذلك يوجد زيادة ضخمة فى سكان مدن العالم الثالث فى الفترة الأخيرة كما يوجد تنوع واختلاف فى نسبة سكان الحضر داخل دول العالم الثالث ويرجع السبب فى هذا التنوع الى الانماط التاريخية للتطور والتنمية ويشير المؤلفان الى أنه رغم أن المدن الكبرى فى العالم الثالث تستحوذ على نسبة كبيرة من زيادة سكان الحضر الا ان المدن الصغرى ايضا تستحوذ على نسبة ملحوظة جدا •

وليس هناك اتفاق واضح عما اذا كان ذلك يرجع الى التأثير النسبى للهجرة من الريف الى الحضر أم أن ذلك بسبب الزيادة الطبيعية لسكان الحضر انفسهم ام للتأثيرين معا •

وتشير المعلومات المتاحة الى أهمية الزيادة الطبيعية لسكان الحضر عن الهجرة من الريف فى معظم الاقاليم ، ماعدا تلك التى مازالت فى المراحل المبكرة للنمو الحضرى •

ثانيا : النظم الحضرية :

يشير التأثير المتبادل بين الحضر والأقاليم المجاورة (الظهير) الى أنها تكون جزءا من نظام عام له تركيبة معينة حديها المتطرفين هما النمط الاولى Primate pattern و نمط أخر يتطابق مع قاعدة الرتبة الحجم Rank size rule

ويرى الباحثان أنه لا يمكن تفسير طبيعة النظام الحضرى فى أى دولة بواسطة المعايير البسيطة للتنمية الاقتصادية الجارية •

وأن تنمية نظام حضرى متوازن Balanced urban system (قاعدة الحجم الرتبة) يعتمد على درجة التكامل والمشاركة interdependence داخل القطر، ودرجة كثافة الاحتكاك بالخارج ، وأنه لا يوجد تفوق primacy وتوزيع حجم رتبة تبادلى بشكل مطلق لنظام حضرى وطنى • وتوضح الاتجاهات الخاصة بالتغير فى توزيع الرتبة الحجم فى عدد من الاقطار منذ عام ١٩٥٠م أن نموا قد حدث فى عدد من المدن ذات الاحجام المتوسطة •

ثالثا : النظام فى محك العمل : The system in action

يؤثر حجم المدن فى النظام الحضرى القبائم فى الدولة على درجة الهجرة ، وهنا يفرق المؤلفان بين الهجرة المرحلية step migration والهجرة المباشرة direct وهى شائعة أيضا فى دول العالم الثالث ويشيران الى أن الهجرة المرحلية تساعد على الانتقال التدريجى فى حين ان الهجرة المباشرة تجعل المهاجرين الريفيين يحملون عاداتهم وقيمهم الريفية معهم مباشرة الى المدينة •

ويرتبط التدفق flow الخاص بالسلع والمعلومات بتركيبة النظام الحضرى ، ولهذا فان المناطق الحضرية الاضخم هى التى تسيطر على حساب المناطق الحضرية الاصغر •

ومع ذلك فانه فى بعض دول العالم الثالث نجد أن طبيعة النظام الحضرى يمكن أن يكون له معنى فقط لبعض الجماعات مثال ذلك هؤلاء الذين يشتركون فى القطاع الاقتصادى « الحديث » ولهذا يمكن أن نلاحظ فى دول العالم الثالث نمطين اقتصاديين (ثنائية) أحدهما حديث والآخر تقليدى •

حيث يتركز النمط الحديث فى العواصم والمدن الكبرى ، فى حين يوجد النمط التقليدى فى المدن الصغرى والريف • ولكن رغم أن النمط التقليدى ينظر اليه على أنه نمط متخلف من الناحية الاقتصادية الا أنه يقوم بوظائف اجتماعية عديدة وايجابية بالمعنى الاجتماعى ، كما أنه يمكن أن يلائم نفسه مع التطورات الحديثة •

رابعا : مدن العالم الثالث هل هى ولودة ام طفيلية :
generative or parasitic

يؤكد المؤلفان على أن الاماكن الحضرية ذات وظائف هامة فى عملية التنمية ، وقد أظهرت الدراسات فى عام ١٩٦٠ ان العمالة محدودة فى المجال الصناعى فى مدن العالم الثالث ، فى حين أن البعض الآخر يرى أن هؤلاء المهاجرين من الريف قاسوا الامرين من مشكلة الاسكان المخيفة وكذلك من الظروف الاجتماعية الصعبة فى المدن التى هاجروا اليها ، ولذا فهناك من يرى أن العديد من مدن العالم الثالث قد أصبحت مكتظة

بسكانها over - urbanised ولهذه الاسباب وغيرها فان فكرة مساهمة المدن فى التنمية فى دول العالم الثالث قد أصبحت قابلة للنقاش والجدل .

وفى نفس الوقت هناك دراسات حديثة تحمل وجهة نظر ايجابية ظهرت مرة أخرى تعتمد على دراسات تفصيلية لما يطلق عليه مدن الاكواخ shanty - towns

ومن ثم فان الكثير من الانتقادات الموجهة الى الحضرية فى العالم الثالث انتقادات لها وزنها (انظر خريطة ص ٢١٨ عن نسبة سكان الحضر فى العالم سنة ١٩٨٥م) .

وفى الفصل العاشر يعالج المؤلفان موضوع أشكال العمران forms of settlement فى دول العالم الثالث .

يركز المؤلفان فى هذا الفصل على قضية رئيسية وهى : هل هناك تقارب أو التقاء بين اشكال العمران فى العالم الغربى المتقدم أم تباعد وتنافر ؟ ويخلصان فى النهاية الى ان المؤشرات تدل بوضوح على وجود التقاء أو تقارب ، ولكن رغم أن القوى الراسمالية الغربية قد اثرت بشكل واضح فى مدن العالم الثالث الا ان الدليل يشير ايضا الى ان هذه المدن تتشكل وفقا للخطوط العربية ، بل على العكس من ذلك فان مثل هذه القوى الرأسمالية قد تعدلت وفقا للمفهوم السائد فى العالم الثالث ، ويرجع هذا الى اربعة اسباب اساسية :

١ ـ اتساع وتنوع الاسكان منخفض التكاليف ، وهذا فى حد ذاته يعتبر شكلا حضريا رئيسيا لا يوجد نظير مباشر له فى العالم الغربى حيث ان اتساع مجال هذا النوع من الاسكان بشكل واضح ، وكذلك تنوع الاستجابات لمشكلة الاسكان وما يحيط بها فى العالم الثالث ، يؤدى هذا الى ان الالتقاء الحضرى بين مدن العالمين الثالث والغربى غير متوقع .

٢ ـ العلاقة بين التحضر والتغير الاجتماعى :

حيث ان المدينة فى الغرب تعتبر بمثابة منتج للتغير فى العلاقات الاجتماعية ، حيث أن الاسرة « النووية » الصغيرة وطريقة الحياة الاكثر « خصوصية » تحل محل الاسرة الكبيرة الممتدة وطريقة الحياة المشتركة

العامة • أما فى مدن العالم الثالث فانه من الصعوبة الاعتراف بهذه العملية، بل فى بعض الحالات نجد أن العلاقات الاجتماعية التى تتميز بها القرى تبدو سـائدة ايضا •

٣ ــ حيوية « الدورة الدنيا » vitality of the lower circuit

اذا كان قد حدث تقارب فعلا بين نمطى الحضر فى العالم الثالث والعالم الغربى فان المتوقع أن تحل « الدورة العليا » upper circuit محل «الدورة الدنيا » أى أن يحل القطاع الصناعى والتجارة والخدمات محل القطـاع التقليدى الخاص بنظام « المعيشة » والتجارة المتواضعة • ولكن الواقع فعلا هو أن الأخير مازال ينمو ويزدهر وربما يرجع هذا أساسا الى دورة الاجتماعى والحضارى ، وكذلك وظيفته الاقتصادية • بل انها على العكس قد استطاعت الى حد ما أن تتأقلم مع الدوره العليا ، مثال ذلك اصلاح بعض الأجهزة مثل الراديو الترانزستور •

٤ ــ قوة التقاليد وتأثيرها على شكل الحضر :

لوحظ من خلال دراسة مررفولوجية مدن العالم الثالث أن كثيرا من العناصر الوطنية فى النمط الحضرى مازالت تعيش منتعشة مع الاضافات الأكثر حداثة ، مثال ذلك المركزان التوأمان اللذان يخصان رجال الأعمال فى مدينة أبادان twin business centres وفى أماكن اخرى يمكن أن يكون من التقليدى مستوردا مع قدوم الاستعمار الغربى ، ومثال ذلك امريكا اللاتينية والهند ، ولكن مختلف العناصر مازالت قائمة وتبـدو قيمتها • مثل هذه الملامح تعتبر مكونات أساسية لشكل الحضر ، ولم يحل محلها بصفة كلية الشكل المضاد ، وهو النموذج الغربى ومثاله وظيفة « المزايدات والمناقصات » bid - rent ولهذا فان الخلاصة تتمثل فى أنه رغم التغير السريع فى مدن العالم الثالث الا أنها لم تتغير لكى تصبح تقليدا للمدينة الغربية الصناعية •

تراجع خريطة ص ٢٦٨ عن المدن الصفيح والاكواخ فى العالم الثالث أما في الفصل الحادي عشر والأخير فيتناول المؤلفان موضوعا هاما وهو : الاعتماد المتبادل في التجارة ، المساعدات ، والتقنية »

Interdependence, Trade Aid Technology.

اولا : نمط التجارة الدولية :

تحتل الدول المتخلفة مكانة ضـــعيفة فى التعامل المـــالى والدولى ، وتستقطب الدول الغنية الصناعية التى تسيطر على التجارة الدولية تجارة الدول المتخلفة • ويلاحظ المؤلفان أنه يغلب على تجارة دول العـــالم الثالث ثلاثة أنواع :

(أ) قليل من هذه الدول تصدر سلعا مصنعة •

(ب) يسيطر على تجارة دول الأوبك تصدير البترول •

(ج) تصدر معظم دول العالم الثالث السلع الغذائية وغير البترولية •

وفى مقابل استيراد السلع المصنعة تصدر دول العالم الثالث المنتجات الأولية الى دول العالم المتقدم التى تستورد منها ، وبالتالى يمكن أن نقول أنه يوجد نوع من المشاركة أو الاعتماد المتبادل •

ومن الملاحظ أيضا أن معظم دول العالم الثالث تعتمد بشدة على عدد محدود من الصادرات الاولية ، كما أنها تتعامل مع عدد محدود من الدول تجاريا • ومن المعروف أن اسعار المواد الخام الاولية ذات اسعار منخفضة وتخضع لتقلبات سعرية واسعة • وهذا فى حين أن اســعار المصنوعات فى ارتفاع مستمر ، وبالتالى حدث تدهور كبير فى الميزان التجارى الخاص بدول العالم الثالث • ولقد حاولت هذهالدول تحسين هذا الميزان عن طريق عقد اتفاقات سلعية مختلفة كما حاولت ازالة العوائق التجارية واجراءات « التحديد » ذات الأنواع المختلفة من أجل اقامة عــلاقات أفضـــل من الآسواق العالمية • وبين ناحية أخرى فان هذه الدول حاولت اقامة علاقات تجارية واقتصادية فيما بينها من أجل عدم الاعتماد الكامل على دول العالم المتقدم ، ولكن هذه المحاولات لم تعط الا مردودا محدودا •

ثانيا : المساعدات الدولية :

ينظر الى المساعدات على أنها استراتيجية نقل لموارد الدول الغنية الى الدول الفقيره وهناك مصدران لهذه المساعدات الدولية هما :

(أ) مساعدات حقيقية تشمل المساعدات الرسمية Official development assistane واختصارا ODA وكذلك مساعدات خيرية تطوعية •

(ب) قروض خاصة private loans وتختلف هذه المساعدات تبعا للمبلغ الاجمالى أو للنسبة المئوية من الدخل القومى للدول التى تساعد أو بالنسبة لعدد السكان فى الدول المعطية per capita ، ولكن معظم هذه المساعدات لا تذهب حيث ينبغى أن تكون (الدول الأفقر) كما أن الجزء الاكبر من هذه المساعدات الرسمية يرتبط بشراء سلع وخدمات من الدول الغنيـــة .

أما المساعدات الخاصة فانها تخصص للدول التى تستطيع أن تســدد قروض هذه المساعدات فيما بعد ولكن فى الوقت الذى يمكن أن تقوم فيه المساعدات بكسر حلقة الفقر فى دول العالم الثالث فانها أيضا يمكن أن يساء توزيعها ، كما أنها يمكن ان تعوق أو تضر بالتنمية الاقتصادية ــ الاجتماعية فى دول العالم الثالث .

ثالثا : ديون العالم الثالث :

تعانى دول العالم الثالث من الديون التى اقترضتها سواء من البنوك أو الحكومات الغربية وتقاس امكانية كل دوله من دول العالم الثالث لدفع الديون وفقا لمعايير مختلفة منها نســبة الدين الى الدخل القومى الكلى debt / G.N.P. ratio أو فوائد الدين الى الصادرات debt / export ratio أو فوائد خدمة الدين debt / service ratio وتعتبر النســبة الأخيرة ذات اهمية كبيرة .

ومن الواضح أن أزمة الديون كانت نتيجة للآتى :

(أ) حاجة دول العالم الثالث لتنمية رأس المال .

(ب) الامكانية العالية لدول الغرب لاعطاء القروض .

(جـ) انخفاض وعدم توازن الميزان التجارى للدول المتخلفة .

(د) ارتفاع نسبة فوائد الديون .

ومن الملاحظ أنه رغم أن معظم حجم الديون يتركز فى الــدول ذات الدخل المتوسط فى أمريكا اللاتينية مثل البرازيل ، المكسيك ، الأرجنتين .

ورغم أن الدول الافريقية تقترض بنسبة أقل من مجموع الديون العالمية الا أنها تعانى ايضا من هذه الديون • ولتخفيف حدة أزمة الديون يقترح المؤلفان ما يأتى :

١ ــ تقليل الانفاق المحلى •

٢ ــ زيادة تدفق المساعدات الرسمية لدول العالم الثالث •

٣ ــ تخفيض فوائد القروض الخاصة •

٤ ــ الغاء بعض الديون طويلة الأجل •

٥ ــ اعــادة جدولة الديــون •

٦ ــ مبادلة الديون فى دول العالم الثالث فى مقابل ضــمان حمايتها للبيئــة •

وقد أورد المؤلفان دراســة حالة يوليفيا باعتبارها من الدول ذات الدخل المنخفض والتى تعانى بشــده من أزمة الديون وكذلك لابراز أن الاجراءات التى اتخذتها الحكومة من اجل تقليل حمل هذه الديون ــ أدت الى زيادة الفقر بين فئات السكان الأكثر فقرا •

رابعا : نقل التكنولوجيا :

يعتبر نقل التكنولوجيا عنصرا هاما من عناصر التجــارة من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة ومن المعروف أن الدول المتقدمة تسيطر على أساليب وسائل التكنولوجيا الحديثة •

كذلك من المعروف أيضا أن التكنولوجيا تزيد من تكثيف رأس المال فى العمل وتقلل من الأيدى العــاملة ، وبالتالى فانهــا ذات فائدة للدول المتقدمة الا أنها على العكس من ذلك قد لا تتلاءم مع ظروف الدول المتخلفة بسبب فائض الأيــدى العاملة بها ، ومن ثم فان التكنولوجيا المتوســطة قد تكون أكثر فائدة لهذه الدول • ولكن التحول من استخدام التكنولوجيا العالية الى المتوسطة تقابلها مشكلات سياسية وتنظيمية متعددة •

خامسا : المشاركة العالميـــة :

يمكن أن يكون التعاون (المشاركة) بين الشـــمال والجنوب حـــلا لمشـــاكل العالم ، كما أن التجارة العالمية والتدفق المالى العالمى يمكن أن يساعد على التقريب بين الشمال الغنى المتقدم وبين الجنوب الفقير المتخلف وذلك من أجل المشاركة المتبادلة وان كانت غير متســـاوية أما المشـــاركة الحقيقية أو المتوازنة فانها تتطلب تغييرا جذريا فى كل النظام الاقتصـــادى العالمى مع مزيد من المساعدات وتجارة أفضل مع دول العالم الثالث •

(أنظر خريطة ص ٢٩٢ عن توزيع المساعدات الرسمية فى العالم الثالث سنة ١٩٨٦ ، وكذلك خريطة ص ٢٩٤ عن أهم الدول المدينة فى العـــالم الثالث وفقا لمجموع الديون الخارجية العامة والخاصة سنة ١٩٨٧) •

والحمد لله أولا وأخيرا ،،،